

تنظيم وتعزيز الاستخدام الرشيد للأدوية، بما في ذلك تربية الحيوانات،

مع ضمان إيتاء الرعاية الملائمة للمرضى

إن للكيفية التي يتم بها استخدام الأدوية المضادة للجراثيم تأثيراً هاماً على ظهور وانتشار الجراثيم المستعصية. ويؤدي الاستخدام الرشيد والصحيح لمضادات الجراثيم إلى تقليل التهديد بظهور هذا الاستعصاء إلى أقصى حد ممكن، ويساعد على إطالة مدى الاستفادة من هذه الأدوية.

1. لماذا يكون الاستخدام الرشيد للأدوية ضرورياً لمواجهة الاستعصاء على المضادات؟

- يعد الاستخدام غير الرشيد وسوء استخدام الأدوية المضادة للجراثيم سبباً كافياً في نشوء الاستعصاء على هذه المضادات.
- تحدث إساءة استخدام مضادات الجراثيم عندما تؤخذ لفترة قصيرة جداً أو طويلة جداً، بجرعات منخفضة جداً، أو بقوة لا ترقى للمعايير المطلوبة، أو لمعالجة خاطئة للمرض. ثم إن كلاً من فرط استخدام الأدوية أو نقص استخدامها يؤدي إلى نشوء الاستعصاء على المضادات.

- لا يتلقى سوى 50% من المصابين بالمalaria الدواء المعتاد للمalaria الموصى به من أدوية الخط الأول.
- لا يتلقى سوى 50-70% من المصابين بالتهاب الرئة، المعالجة بالمضادات الحيوية المناسبة.
- يتلقى ما يصل إلى 60% من المصابين بالتهابات تنفسية علوية ناجمة عن الفيروسات معالجة لا لزوم لها بالمضادات الحيوية.

2. التحديات التي ينبغي التغلب عليها

- نقص تدريب القائمين بإعداد الوصفات وصرفها: فعدم كفاية معارف القائمين على إيتاء الرعاية الصحية ينجم عنه سوء إعداد الوصفات وصرف الأدوية على نحو غير ملائم؛ وهذان العاملان هما أكبر العوامل المسؤولة عن سوء استخدام الأدوية في جميع أرجاء العالم.
- قصور التشريعات أو عدم إنفاذها: يشجع قصور التشريعات الملائمة وضعف إنفاذها إلى استخدام مضادات الجراثيم عشوائياً أو بدون تمييز. فعلى سبيل المثال، يؤدي صرف مضادات الجراثيم غير المسموح بصرفها، إلى تشجيع المعالجات الذاتية الضائرة.
- إتاحة المعلومات المحدثة: إذ قد يفتقد واصفو الأدوية، وحتى المدربون منهم تدريباً جيداً أحدث المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات صحيحة حول أي الأدوية ينبغي وصفها.
- غياب المعطيات والدلائل الإرشادية: يمكن لغياب معطيات التردد والدلائل المحدثة للمعالجة إلى وصف غير ملائم لمضادات المكروبات، أو وصف المضادات القديمة العهد التي لم تعد فعالة، وبالمقابل فقد يحصل استخدام مكثف وغير ضروري للأجيال الجديدة من المضادات الجرثومية.

- سوء تطبيق الدلائل الإرشادية: إن توافر الدلائل الإرشادية الملائمة للمعالجة لا يعني أنها تُتَّبَع على الدوام، إما بسبب توزيعها توزيعاً غير فعّال، أو لفقدان التدريب أو الإشراف الملائم.
- الحوافز المفسدة للسلوك: يمكن للضغوط التي يمارسها المرضى وللحوافز الاقتصادية، من قبيل المنافع التي يمكن الحصول عليها في عمليتي الوصف والصرف، أن تشجّع على وصف أدوية مضادة للجراثيم لا داعي لها.
- الترويج غير الملائم: قد يؤدي الترويج للمستحضرات الصيدلانية الذي يركّز على زيادة المبيعات دون أخذ تأثيراتها على الصحة في الاعتبار إلى الاستخدام غير الرشيد لمضادات الجراثيم.

في ما يلي قائمة بالإجراءات التي اتخذتها البلدان التي أفلحت في مواجهة هذه المشكلات مستهدفة بسياسة دوائية وطنية واضحة المعالم.

3. الإجراءات الجوهرية

(أ) ترويج وإنفاذ الدلائل الإرشادية المعيارية للمعالجة

- إعداد الدلائل الإرشادية المعيارية للمعالجة بالتعاون مع الجمعيات والروابط المهنية، والمؤسسات التعليمية للمساعدین الطبيّين، والتحديث المنتظم لهذه الدلائل الإرشادية والترويج لها، وتشجيع إدراج هذه الدلائل الإرشادية ضمن المناهج التدريسية للأطباء وللمساعدین الطبيّين.
- جعل الجمعيات والروابط المهنية والمؤسسات التعليمية تنخرط في تقديم التدريب القائم على حل المشكلات حول الاستخدام الرشيد للأدوية، والمرتبطة بالدلائل الإرشادية المعيارية للمعالجة، وبقائمة الأدوية الأساسية، بُعْية ترسيخ عادات جيدة لوصف الأدوية.
- مراجعة وتنقيح التنظيمات الخاصة بمنح التراخيص المهنية بُعْية ربط المساهمة المنتظمة بأنشطة التعليم المستمر مع متطلبات التسجيل.
- مطالبة المستشفيات ومرافق إنشاء الرعاية الصحية بتأسيس لجان لإعداد وتحديث كتيبات الوصفات الدوائية والدلائل الإرشادية المعيارية للمعالجة، وتقديم التدريب والتعليم المستمر، وإنشاء نظام للتفتيش والمراجعة.
- العمل مع مؤسسات إنشاء الرعاية الصحية لضمان توافر برامج معينة بالاحتسبين على مضادات الجراثيم والقدرات التشخيصية الجيدة، لتشجيع الوصف الملائم لمضادات الجراثيم.
- تأسيس نُظْم لترصّد الجراثيم المستعصية على المضادات، بُعْية تقديم المعلومات الأساسية حول الالتزام باستخدام الدلائل الإرشادية المعيارية للمعالجة وتحديثها بانتظام، ورصد الاتجاهات في مجال استخدام مضادات الجراثيم.

(ب) حظر صرف مضادات الجراثيم إلا بوصفة طبية

- إنشاء نظام صارم للترخيص للصيديات ومنافذ البيع التي تباع الأدوية.
- تحديد توافر مضادات الجراثيم ضمن الفئات التي تعطى بوصفة طبية فقط.
- ربط بيع الفئات التي تصرف بوصفة طبية فقط بلوائح تنظيمية تتعلق بالبيع والإمداد والصرف.
- حظر وصف أو بيع معالجة بدواء واحد لحالات يوصى بمعالجتها بتوليفة من مجموعة من الأدوية.

(ج) تعزيز التوعية حول الأدوية المضادة للجراثيم واستخدامها

- توفير المعلومات المستقلة وغير المنحازة حول الأدوية، لأرباب المهن الصحية وللمستهلكين واعتبار ذلك إحدى وظائف وزارة الصحة، مع تخصيص الميزانيات اللازمة لذلك.
- تنفيذ نظم تضمن الامتثال للدلائل الإرشادية المعيارية للمعالجة، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من برامج المعالجة، ورصد ظهور الاستعصاء على الأدوية المضادة للجراثيم.
- تدريب القائمين على وصف الأدوية وصرفها لتثقيف المرضى حول كيفية استخدام الأدوية المضادة للمكروبات على الوجه الصحيح، وحول أهمية اتباع تعليمات المعالجة الموصوفة بدقة.
- تنظيم حملات توعية وتثقيف تستهدف عامة الناس، لتعريفهم بالاستخدام الصحيح للأدوية المستخدمة وإدخال ذلك في عناصر المناهج الصحية التعليمية في الجامعات والمدارس وبرامج تعليم الكبار، وفسح المجال لوسائل الإعلام في حملات التوعية.
- إفساح المجال للمستهلكين والمرضى للمساهمة عبر منظماتهم في الجهود المبذولة للتثقيف والتعليم.

(د) تقليص استخدام مضادات المكروبات في الحيوانات المنتجة للطعام

(يمكن الرجوع إليها في بند خاص)

(هـ) العمل على تقليل الحوافز المادية التي تُعْرى بالاستخدام غير الرشيد للأدوية

- دراسة تركيبة الحوافز الراهنة على الصعيد المحلي، والتعرُّف على العوامل التي تؤثر على ممارسات الوصف والصرف، وإعداد السياسات التي تستهدف إنقاص الحوافز المالية لدى القائمين على تقديم الأدوية، مثل فصل وظائف الأدوية عن وظائف صرفها، وضمان تنفيذ هذه السياسات، ورصدها، وتنفيذها.
- تثقيف القائمين على وصف الأدوية حول العوامل التي قد تؤثر على عادات الوصف لديهم.
- مراجعة طرق دفع ثمن الأدوية والتعويض المالي عليها، وإعداد رسوم وتعويضات خاصة بأدوية قائمة الأدوية الأساسية والدلائل الإرشادية المعيارية للمعالجة، بهدف تعزيز الاستخدام الجيد للأدوية.

- إنفاذ التشريعات التي تتعاطى مع جميع جوانب ترويج المستحضرات الصيدلانية، وضمان اقتصار الإعلانات الدعائية على المعلومات التي حازت على الموافقة عليها عند تسجيل الدواء.
- رصد الأنشطة التي تستهدف الترويج للأدوية بوعي ضمان تمثيها مع التشريعات الحكومية.